دوفصلنامه تخصصی مؤسسه کتاب شناسی شیعه

کتاب شیعه

۶

ویژه تراجم، کتاب‌شناسی، نسخه‌پژوهی، نقد کتاب

ISSN 2228567 9

سال سوم
پاییز و زمستان ۱۳۹۱
شماره دوم

تاریخ نشر: پاییز ۱۳۹۶

مشاوران علمی: ابوالفضل حافظیان، اعلی اکبر زمانی نژاد، محمدتقی سبحانی
حسن طارمی، محمدمهدی معراجی، رضا مختاری، سیدجواد ورعی

صاحب امتیاز: مؤسسه کتاب شناسی شیعه مدیرمسئول: رضا مختاری سردبیر: عبدالحسین طالعی

مدیر اجرایی: سیدمهدی علوی طراح گرافیک: حرم ترجمه و ویراستار عربی: محمدحسین نجفی

حروفچینی: نادر برقی چاپ و صحافی: چاپخانه بزرگ قرآن کریم قیمت: چهل هزار تومان

چکیده نویس: عبدالحسین طالعی ترجمه انگلیسی: محمدرضا فخرروحانی

• کتاب شیعه از آثار پژوهشگران در موضوع تراجم، کتاب شناسی، نسخه پژوهی و نقد کتاب استقبال می‌کند • مقالات مندرج در کتاب شیعه مبین آراء نویسندگان آنهاست
• کتاب شیعه در ویرایش مطالب آزاد است • نقل مطالب کتاب شیعه با ذکر منبع آزاد است.

تصویر روی جلد: اجازه میرداماد بر نسخه‌ای از السبع الشداد، در کتابخانه علامه کاشف الغطاء در نجف اشرف.

نشانی: قم، خیابان توحید، کوچه ۷، شماره ۲۲؛
صندوق پستی ۹۱۶ / ۳۷۱۸۵
تلفن و نمابر: ۰۲۵-۳۷۷۴۲۸۵۰

info@al-athar.ir
www.al-athar.ir

این مجله در پایگاه تخصصی نورمگز نمایه می‌شود.
www.noormags.ir

سال سوم، دوره دوم، شماره دوم، تابستان ۱۳۹۱

كتاب المعارف لابن قتيبة ومالحقه من تحريف وتخريف

السيد محمد مهدي الخرسان

لئن تطرّق الشكّ في نسبة كتاب الإمامة والسياسة إلى ابن قتيبة - كما مرّ في العدد ٥ من كتاب الشيعة - فإنّ كتاب المعارف لم يشك أحدٌ في صحّة نسبته إلى ابن قتيبة، لكنّه لحقه من التحريف والتخريف، ما يقف المرء عنده مبهوتاً، إذ لم يسلم من اختلاف الرواة، ولا من تحريف الجناة، ولا من تخريف التحقيق وجهل الناشرين الحفاة، ولم يكن هو الكتاب الوحيد من الكتب الذي طالته يد العبث من بعد مؤلّفه. ولابدّ لنا من وقفةٍ عنده لتسليط الضوء على بعض ما لحقه ممّا قلناه من تحريف وتخريف، وذلك من خلال ثلاث نقاط:

١. اختلاف الرواة.

٢. تحريف الجناة.

٣. تخريف التحقيق وجهل الناشرين الحفاة.

أولاً: اختلاف الرواة

من النادر جدّاً أن يسلم كتاب من اختلاف بين روايات الرواة عن مؤلّفه، نتيجة تفاوت الرواة في الفهم والضبط، لذلك تحصل الزيادة والنقصان، وهذا أمرٌ معلوم، ولعلّ أوضح شاهد على ذلك هو كتاب الجامع الصحيح للبخاري، الذي يحظى باهتمام بالغ لدى كثير من المسلمين، حتّى غالى بعضهم فقال: إنّه أصح كتابٍ بعد كتاب الله.

ومع ذلك الإطراء والثناء، لم يسلم من آفة اختلاف الرواة عن صاحبه، وهذا ما نجده كشاهد عيان على هوامش صفحاته في جملة من طبعاته القديمة في الهند أو الآستانة أو مصر، حيث الهوامش مملوءة باختلاف نسخ الرواة، مرموزاً إلى أصحابها كالبري والكشميهني وأبي ذر وغيرهم، مع شدّة الحرص وبذل الجهد في سبيل ضبط النصّ لاهتمام الأوائل بالقراءة والسماع على المؤلّف.

مقالات

چکیده:
آیة الله خرسان در این مقاله که به زبان عربی است، کتاب المعارف نوشته ابن قتیبه دینوری را از جنبه‌های اختلاف راویان، تحریف‌ها و تصحیف‌های مغرضان و خطاهای چاپی که در چاپ دکتر ثروت عکاشه راه یافته، بررسی می‌کند. دست کم پنج مورد از منقولات دانشوران قدیم از این کتاب را در نسخه موجود نمی‌توان یافت. نیز دکتر مصطفی جواد در نقدی بر چاپ ثروت عکاشه، اشکالهایی بر آن گرفته، که نگارنده این مقاله نقد هایی دیگر بر آن می افزاید.

کلید واژه ها: المعارف (کتاب) - کتابشناسی: المعارف (کتاب) - چاپها: المعارف (کتاب)، چاپ ثروت عکاشه - نقد وبررسی: جواد، مصطفی - نقد کتاب المعارف: خرسان، سید محمد مهدی - نقد کتاب المعارف.

ولم يكن كتاب المعارف لابن قتيبة مستثنى مِنْ وهن الاختلاف في الرواية، وعدم الضبط في صحّة السماع من مؤلّفه، لذلك حصل التفاوت بين نسخ وروايات تلامذته، فتسبّب ذلك في معاناة الباحث المحقّق حين يجد النص تختلف رواية الرواة له، وكشاهد واحد على ذلك ما نقرأ خبره عند البُرّي التلمساني، وهو من رجال القرن السابع الهجري، ذكره في كتابه الجوهرة في نسب النبي صلى الله عليه [وآله] وسلّم وأصحابه العشرة قال:

> وولد الحسين (رضي الله عنه) علياً الأكبر، أُمه مرة بنت عروة بن مسعود الثقفي، كذا قال محمد بن شبل في روايته كتاب المعارف عن موسى بن جميل عن ابن قتيبة مؤلّفه.

وفي رواية غير ابن شبل هي بنت مرة بن عروة بن مسعود، وقتل مع أبيه ....

وإذا راجعنا المطبوع من كتاب المعارف، سواء الطبعة الأُولى بمصر سنة ١٣٥٣ هـ أو الطبعة الثانية بتحقيق الدكتور ثروت عكاشة، نجد النص هكذا: «وولد الحسين علياً وأمه بنت مرة بن عروة بن مسعود الثقفي»[٢] ولم يشر إلى الرواية الثانية من قريب أو بعيد.

ثانياً: تحريف الجناة

لقد عبثت أيادٍ غير أمينة بكتاب المعارف لابن قتيبة فحرّفت ما وسعها ذلك، فطالت بعض النصوص بالزيادة والنقصان، والتغيير والتبديل، وهذا ما أخفى كثيراً من الحقائق عن أعين الناس، خصوصاً فيما يتعلّق بأنصار الخلافة في أحداث السقيفة وما بعدها، وللتدليل على هذا نذكر بعض الشواهد:

١. قال الحافظ ابن شهرآشوب السروي (ت ٥٨٨ هـ) في كتابه مناقب آل أبي طالب، وهو يذكر أولاد فاطمة الزهراء عليها السلام قال: «وفي معارف القتبي أنّ محسناً فسد من زحم قنفذ العدوي». فهذا النصّ لا يوجد في المطبوع من كتاب المعارف في طبعاته الثلاث الأوربية والمصرّيتين.

والذي يؤكّد رواية ابن قتيبة له ما ذكره الحافظ الكنجي الشافعي (ت ٦٥٨ هـ) في كتابه كفاية الطالب في ذكر أولاد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، نقلاً عن غير واحد من أهل السير، فذكر التفاوت فيما بين رواياتهم مقارناً ذلك بما رواه الشيخ المفيد موافقاً لهم ومنفرداً عنهم، إلى أن قال: وزاد على الجمهور وقال: «إنّ فاطمة سلام الله عليها أسقطت بعد النبي ذكراً كان سمّاه رسول الله صلى الله عليه وآله محسناً»[٣].

ثمّ قال الكنجي الشافعي: «وهذا شيء لم يوجد عند أحد من أهل النقل، إلّا عند ابن قتيبة».

فهذا نحو تأكيد على وجود النصّ في كتاب المعارف، كما نقله عنه ابن شهرآشوب، إذ لا نحتمل وجوده في بقية كتب ابن قتيبة - لتغاير موضوعاتها عما ذكر - غير المعارف، إلّا كتاب الإمامة والسياسة، فهو وإن كان أقرب احتمالاً، إلّا أنّ ليس فيه النص المذكور.

وليس من المعقول، ولا من المقبول اتّهام ابن شهراشوب والكنجي بالتواطؤ في التقوّل على ابن قتيبة، لاختلافهما

---

١. الجوهرة، ج ٢، ص ٢٢٣.
٢. المعارف، ص ٢١٣.
٣. كفاية الطالب، ص ٤١٣.

مذهباً ومشرباً وزماناً ومكاناً، مضافاً إلى ما نجده في كتب الرجال والتراجم من جميل الثناء عليهما ممّن لايتّهم فيهما بمحاباة.

٢. جاء في كتاب الأربعون العشارية[٤] لعبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ):

و قد ذكر عكراش في بعض المشاهد، فذكر ابن قتيبة أنّه حضر مع علي (رضي الله عنه) وقعة الجمل وأخذه ابن دريد من أبي محمد بن قتيبة، فإنّه حكى في كتاب المعارف أنّ عكراشاً حضر مع عليّ وقعة الجمل، وأنّ علياً مسح رأسه، وعاش عكراش بعد ذلك مئتي سنة، فهذه الحكاية لم يروها بإسناد، وعلى تقدير ثبوتها فالمراد أنّه أكمل بعد ذلك مئة سنة، فكان جميع عمره مئة سنة.

هذا كلُّه لايوجد في المطبوع من كتاب المعارف، والأنكى من ذلك أنّه ورد في ص٣١٠ من الطبعة المحقّقة:

عكراش بن ذؤيب (رضى الله عنه) هو من بني تميم ... وشهد الجمل مع عائشة، فقال الأحنف - وهو من رهطه -: كأنّكم وقد جيء به قتيلاً أو به جراحة لا تفارقه حتّى يموت، فضُرب ضربة على أنفه، فعاش بعدها مئة سنة والضربة به.

فيا ترى من الذي تولّى كبر التحريف، فاستبدل بوقوف عكراش مع علي عليه السلام في الجمل، وقوفه مع عائشة؟ ومن الذي محا كرامة مسح الإمام لرأس عكراش، بضربة على أنفه، وقول الأحنف؟

و أود أن ألفِتَ نظر القارئ إلى أمر ذي بال في المقام، وهو أنّ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ذكر في تهذيب التهذيب والإصابة في تمييز الصحابة ترجمة عكراش بن ذؤيب، وحكى فيهما نقلاً عن كتاب المعارف لابن قتيبة وكتاب الاشتقاق لابن دُرَيد أنّ عكراشاً شهد الجمل مع عائشة.

و إذا لاحظنا الفرق بين تاريخَي وفاة العراقي (٨٠٦ هـ) ووفاة ابن حجر (٨٥٢ هـ) نجد الفرق (٤٦) سنة، أي: أقل من نصف قرنٍ، يمكن ادعاء إدراك ابن حجر للعراقي، ولما كان النصّ عند العراقي (شهد مع علي). كيف انقلب بجرة من قلم عند ابن حجر (شهد مع عائشة). وهنا ينبغي أن ننتبه إلى أنّ عملية التغيير والتحريف بدأت في تلك الفترة، وربّما كان ابن حجر ابن سوأتها، وتبعه غيره.

٣. جاء في كتاب عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري للعيني[٥]:

وقال ابن قتيبة في المعارف: «كان عبيدالله (يعني ابن موسى بن باذام) يسمع ويروي أحاديث منكرة، فضُعف بذلك عند كثير من الناس».

وإذا قارنا بين هذا وبين الموجود في المطبوع محقّقاً من المعارف نجد تحريفاً غير مستساغ، فقد جاء في ص٥١٩:

عبيدالله بن موسى بن باذام ... وكان يقرأ القرآن في مسجده، ويتشيّع، ويروي في ذلك أحاديث منكرة، فضُعف بذلك عندكثير من الناس.

فمن ذا الذي غيّر كلمة (ويُسمّع) إلى كلمة (ويتشيّع).

٤. الأربعون العشارية، ج١، ص١٧٤.

٥. عمدة القاري، ج١، ص١١٨.

٤. جاء في كتاب تهذيب الأسماء واللغات للنووي[٦] (ت ٦٧٦):

أ) وقال ابن قتيبة في المعارف: كان عبدالله بن جعفر أجود العرب، وأخبار أحواله في السخاء والجود والحلم مشهورة لاتحصى، وممّا روينا عنه أنّه أقرضه الزبير بن العوام ألف ألف درهم، فلمّا قتل الزبير قال عبدالله بن الزبير لعبدالله بن جعفر: وجدتُ في كتب أبي أن له عليك ألف ألف درهم، فقال هو صادق: فاقبضها إذا شئت، ثمّ لقيه فقال: يا أبا جعفر إنّي وهبت المال لك على أبي، قال: فهو لك، قال: لا أُريد ذلك، قال: فإن شئت فهو لك وإن كرهت ذلك فلك فيه نظرة ما شئت.

و هذا النص لايوجد منه في (ص ٢٠٦) ط محقّقة إلّا قوله: «و أمّا عبدالله بن جعفر، فكان يكنّى أبا جعفر، ولد بالحبشة، وكان أجود العرب».

ب) وجاء أيضاً في تهذيب الأسماء واللغات[٧]:

قال ابن قتيبة: ولد عبدالله بن جعفر سبعة عشر ابناً وبنتين، وهم جعفر الأكبر وعلي وعون الأكبر وعبّاس وأُم كلثوم، أُمّهم: زينب بنت علي بن أبي طالب من فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم.

و محمّد وعبيدالله وأبوبكر، أُمّهم: الخوصاء بنت حفصة، أحد بني تيم بن ثعلبة.

و صالح وموسى وهارون ويحيى وأُمّ أبيها، أُمّهم: ليلى بنت مسعود بن خالد النهشلي، تزوّجها بعد علي بن أبي طالب.

و معاوية وإسماعيل وإسحاق والقاسم، لأُمّهات أولاد.

والحسن وعون الأصغر أُمّهما جمانة بنت المسيب الفزارية.

و قد جاء النصّ في كتاب المعارف / ٢٠٧ ط محقّقة بتفاوت يسير ممّا يمكن حمله على اختلاف النسخة من جهة الرواة.

و ممّا ينبغي التنبيه عليه: أنّ كثيراً من النقول عن كتاب المعارف لابن قتيبة في عدّة مصادر كالصحاح للجوهري من المصادر اللغويّة، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي في التراجم واللغة، وعمدة القاري للعيني في الحديث وغيرها، يمكن أن تراجع على المطبوع من المعارف محقّقاً للمقارنة، وإثبات مالم يوجد فعلاً فيه فيضاف إلى المطبوع بعنوان: «نصوص ضائعة من كتاب المعارف». وهذا جهد غير مضاع، لما فيه من كثير فائدة وجميل عائدة.

ثالثاً: تخريف التحقيق وجهل الناشرين الحفاة:

لقد طبع كتاب المعارف لابن قتيبة اليوم - فيما أعلم - ثلاث مرات:

أوّلها: طبعة أوربا نشرها المستشرق الألماني (وستنفلد) سنة ١٨٥٠ م ولم أطّلع عليها، وإنّما ذكرتها استناداً إلى بحث صديقنا المرحوم الدكتور مصطفى جواد (ت ١٣٨٩ هـ) في مجلّة المجمع العلمي العراقي[٨].

٦. تهذيب الأسماء واللغات، ج ١، ص ٣٤٣.

٧. تهذيب الأسماء واللغات، ج ١، ص ٣٤٤.

٨. مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد التاسع، ص ٤٣٣.

و ثاني طبعاته: سنة ١٣٥٣ بالمطبعة الإسلامية بمصر، تجد تعريفها في البحث المذكور آنفاً.

و ثالث الطبعات: هي بتحقيق الدكتور ثروت عكاشة (وزير الثقافة والإرشاد القومي في الجمهورية العربية المتحدة).

وكان بحث الدكتور مصطفى جواد حول هذه الطبعة، فقد تناولها نقداً وتصحيحاً ومؤاخذةً في أكثر من مئة مورد، ومع بالغ جهده فقد زاغت عنه موارد أُخرىٰ، استدركتها عليه وكتبتها على هامش نسختي من المجلّة المذكورة، وسأذكرها بعدُ.

ولمّا كان الدكتور المحقّق العكاشي - كما سمّاه الدكتور الناقد - قد بذل جهداً مشكوراً ومذكوراً في مقدّمة الكتاب وتحقيقه المتن، ومع ذلك فذاك مبلغ علمه، ولا أُريد انتقاص الرجل حين أقول: لم يكن فارس ميدان، ولا راجلاً تخلف بالركبان، حتّى ظننتُ أنّه قد استعان ببعض تلامذته، فتولوا له المراجعة وكتبوا التحقيق باسمه، ومهما يكن فإنّ الجواد [قدّ] يكبو والصارم [قَدْ] ينبو، «وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ»[٩].

والآن إلى شواهد ممّا فاته من بسائط المعرفة في التحقيق، وهي ممّا زاغ عنه نظر المرحوم الدكتور الناقد أيضاً، فالحقّ أن يجعلا معاً شريكين في هذه الملاحظة، وعِدّ لَي ميزان في هذه الغفلة.

أ) جاء في المقدمة ص ١٤ ذكر أبي عبيدة معمّر بن المثنى ومصنّفاته، فقال العكاشي المحقّق: «و لم يصلنا من هذه - يعني كتبه - كلها إلّا كتاب نقائض جرير والفرزدق»؟

هذا ولم يعقّب الدكتور الناقد بشيء على ذلك. وهذا من الغريب جداً منهما معاً، فإنّ لأبي عبيدة من المصنّفات المطبوعة في مكتبتي - على قلة ما تحويه - ثلاثة كتب مطبوعة ومحقّقة هي:

١. كتاب العقّقة والبررة، حقّقه الأُستاذ عبد السلام محمد هارون (ت ١٩٨٨ م)، وطبعه سنة ١٣٧٣ هـ في ضمن نوادر المخطوطات[١٠].

٢. كتاب مجاز القرآن، حقّقه الأُستاذ فؤاد سزگين في جزئين طبع بمصر، الأوّل سنة ١٣٧٤ هـ، والثاني سنة ١٣٨١ هـ.

٣. كتاب الخيل، من مطبوعات حيدرآباد الدكن في الهند سنة ١٣٥٨ هـ.

ب) و من ذلك ما جاء في الحديث عن الخليل بن أحمد الفراهيدي في ص ١٨ من المقدّمة عند ذكر مؤلّفاته، فذكر أسماءها وختم المحقّق قوله: (وهذا كله قد ضاع)؟

وهذا أيضاً من غرائبه، إذ لم يكلّف نفسه بالسؤال عن نسخة كتاب العين للخليل أشهر كتبه مع وجودها، وطبع جزء منه يومئذٍ، وأغرب من ذلك غفلة الأُستاذ الناقد عن التنبيه عليه، وهو أحد أعضاء اللَّجنَةِ التي زارت النجف الأشرف، وزارت المرحوم العلاّمة الكبير الشيخ السماوي ﷺ، فاشترت منه مجموعة نادرة من كتبه كان منها نسخة كتاب العين على ما ببالي.

ج) و من ذلك ما جاء في الحديث عن مُؤَرِّج السدوسي في صفحة ١٨ من المقدمة، فذكر المحقّق له أربعة كتب

٩. يوسف، الآية ٧٦.

١٠. نوادر المخطوطات، ج ٢، ص ٣٢٩ - ٣٧٠.

سمّاها وقال: «وله كتب أخرى غيرها لم يصلنا منها شيء».

وهذا أيضاً من غرائبه، إذ لم يعلم بوجود كتاب الأمثال لمؤرّج السدوسي في مكتبة الاسكوريال، كما فاته التنبيه على ذكر كتاب في نسب قريش لمؤرّج المطبوع باسم: حِذْف من نسب قريش، حقّقه الدكتور صلاح الدين المنَجّد"، وطبعه سنة ١٩٦٠م.

د) و من ذلك ما يتعلّق بترجمة ابن قتيبة، فقد ذكر تلاميذه، وفاتَهُ ذكر موسى بن جميل الذي روى كتاب المعارف عن مؤلّفه ابن قتيبة، ورواه عنه محمد بن شبل وآخرون، بتفاوت النقل عنه، كما مرّت الإشارة إلى ذلك باقتضاب.

هـ) جاء في ص ٢١١ من الكتاب مايلي:

> بنات علي عليه السلام، فأمّا زينب الكبرى... وأمّا أُم كلثوم الكبرى وهي بنت فاطمة، فكانت عند عمر بن الخطاب، وولدت له أولاداً قد ذكرناهم، فلما قتل عمر تزوّجها جعفر بن أبي طالب فماتت عنه.

وهذه طامّة ما بعدها من طامّة، وغلطٌ فاحش لا يمكن الاعتذار عنه بوجه، حيث لم يتفطّن إلى أنّ جعفر بن أبي طالب هو عم أُم كلثوم، فكيف يصحّ القول إنّه تزوجها (؟) وأيّ مسلم تخفى عليه آية التحريم: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ وبَناتُكُمْ وأَخَواتُكُمْ وعَمّاتُكُمْ وخالاتُكُمْ وبَناتُ الأَخِ وبَناتُ الأُخْتِ...﴾ الآية"[١٢].

ولمّا كانت أُم كلثوم قد تزوّجها بعد عمر ابن عمّها محمد بن جعفر بن أبي طالب، فاحتملنا أن يكون هناك سقط مطبعي، فلاحظنا جدول التصحيح في آخر الكتاب، فلم نجد التنبيه عليه، وهذا أيضاً عجيب غريب.

و) جاء في ص ٢١٣ من الكتاب: «وقَتَلَ إبراهيم بـ(باخمرا) على ستة عشر فرسخاً من الكوفة».

هكذا ورد النصّ في المتن بإعراب (قَتَلَ) مبنيّ للمعلوم، بينما الصحيح (قُتِل) مبنيّ للمجهول، وليس هذا بشيء إذا ما قيس إلى ماجاء في تعليق المحقّق العكاشي على كلمة باخمرا فقال: «ط، هـ و(بباجمرا) وهو موضع دون تكريت، وانظر معجم البلدان».

أقول: وهذا منه بمنتهى الغرابة، إذ أنّ المؤلّف - ابن قتيبة - قد حدّد موضع باخمرا على ستّة عشر فرسخاً من الكوفة، فلا معنى لتعليقته، ثُمّ إن عذرناه لأنّه مِصْريٌّ لا يعلم أبعاد ما بين المدن العراقية، فأين الكوفة وأين تكريت؟! وما بينهما أكثر من أربعين فرسخاً، لكن لانعذره في عدم التفاته إلى أنّ ابن قتيبة ذكر باخمرا وعرّفها، بينما الدكتور المحقّق(؟) عرّف لنا باجمرا التي وجدها في النسخ المرموز إليها، ولم يتنبّه إلى أنّ ذلك من تصحيف النسّاخ فلم يُنبّه له، وقد نبّه الدكتور الناقد على ذلك باقتضاب.

ز) جاء في ص ٢١٥: «فأمّا جعفر بن محمد، فيكنّى أبا عبدالله، وإليه تنسب الجعفرية».

هكذا ورد النصّ في المتن، فعلّق المحقّق في الهامش على «الجعفرية»، فقال: «محلة كبيرة في الجانب الشرقي من بغداد: معجم البلدان».

---

١١. توفي الدكتور المُنجّد الدمشقي في مدينة الرياض من أرض الحجاز في سنة ١٤٣١هـ (مؤسسة تراث الشيعة)

١٢. النساء، الآية ٢٣.

و هكذا ما زال الدكتور المحقّق يتحف قرّاء تحقيقه بعجائب وغرائب، فهو تخيّل أنّ الجعفريّة في النص اسم مكان، فرجع إلى معجم البلدان فسطر منه الذي سطر، وهذا منه قلة تدبّر في كلام ابن قتيبة، فهو يعني بالجعفريّة الفرقة التي تنسب إلى أبي عبدالله جعفر بن محمد عليه السلام، ولو راعى المحقّق القرينة الحالية والمقالية، لكان دقيقاً في قراءة النص، فلا يصدر حكماً ولا يبدي رأياً ولا يخطّ حرفاً إلّا بعد الإمعان في قراءة وفهم المراد منه، ثمّ ليعلّق بعد ذلك بما شاء ممّا استقر فهمه عنده، أمّا وهو لا يفرّق بين الجعفريّة اسم الفرقة، وبين الجعفريّة اسم المكان، فلا يعذر في تعليقه، ثُمّ إنّ قوة الملاحظة لو كانت لديه، لعرف أنّ الجعفرية حين ترد في كتب الأنساب، فالمراد بها النسبة إلى جعفر الطيار عليه السلام، فيقال لأولاده: الجعفرية، كما يقال لهم: الجعفريّون.

وحين ترد في كتب الحديث والفرق، فالمراد بها إحدى فرقتين، أولاهما: «الجعفريّة» عند الشيعة، نسبةً إلى إمامهم جعفر الصادق عليه السلام، وثانيهما: «الجعفرية» عند المعتزلة، نسبةً إلى جعفر البرمكي، وهكذا فكلٌّ تدلّ عليه قرينة حالية أو مقالية.

ولا ينقضي عجبي من المرحوم الناقد كيف غفل عن التنبيه عليه، وهذا من الغفلات النادرة بالنسبة إليه.

و حسبنا بهذه الشواهد السبعة في الدلالة على أوهام الدكتور المحقّق في المقدّمة والمتن، أمّا ما جاء في الفهارس من خبط وخلط فحدّث ولا حرج، وإلى القارئ نموذجاً واحداً:

فقد ذكر في صفحة / ٧١٢ في فهرس الأعلام اسم (عبدالله بن الزبير بن عبد المطلب) وذكر بعده أرقام ٣٢ صفحة يرد فيها ذكره، ولدى المراجعة لم نجد إلّا الرقم الأول صحيحاً يرد ذكره، وذكر البقية كان غلطاً، فإنّ ثلاثين مورداً منها إنّما ورد فيها ذكر عبدالله بن الزبير بن العوام، ورقماً واحداً وهو في صفحة ٢٥٣ سطر ١٥ فلم يرد فيها ذكر أيّ منهما، ومن المضحك أنّ الصفحة ليس فيها سوى تسعة سطور، بينما يحيل المحقّق على السطر ١٥، وعلى هذه فقس ما سواها.

و بعد ما تقدّم من الشواهد هل نتوقّع من محقّق لم يراع بسائط فنّ التحقيق أن يبحث لنا عن النصوص الضائعة من كتاب المعارف؟

وهل نتوقّع منه إن وجدها أن يثبتها في مواضعها، كما هي منقولة وموثقة، ويشير إلى ذلك؟

كيف وأنّى؟ وقد عرفنا مبلغ علمه ومنتهى جهده، فعسى أن ينبري بعض المحقّقين إلى سدّ الثغرات في الكتاب، وذلك بجمع ما تناثر في بطون الكتب ممّا نقل عن كتاب المعارف، ولا يوجد في نسخه المطبوعة، وإنّ في صحاح الجوهري، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي، وعمدة القاري للعيني جملة صالحة من المنقول عن كتاب المعارف، حبّذا لو قورنت مع المطبوع من نسخة المعارف.

وختاماً أعود فأذكّر القارئ بالداعي الذي دعاني إلى هذا البحث في كتاب المعارف، هو تضييع بعض النصوص عن عمد فيما أرى، كالنصّ الذي تقدّم في أول البحث ذكره وهو: «وإنّ محسناً فسد من زحم قنفذ العدوي».

وإنّما قلت عن عمد، لأنّ الرواة لم تسمح لهم ظروفهم الخاصّة برواية الأحداث التي صاحبت سقوط السيّد السبط المحسن كما هي، ويبقى الحديث عنها مهموساً

في المجالس الخاصّة، وبالكناية والتعريض، وهذا ما أشار إلى جانب منه ما ذكره ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة[13] من خبر ترويع هبّار بن الأسود لزينب بنت رسول الله ﷺ حيث روّعها بالرمح وهي في الهودج وكانت حاملاً، فلمّا رجعت طرحت ما في بطنها، وقد كانت من خوفها رأت دماً في الهودج، فلذلك أباح رسول الله ﷺ دم هبّار بن الأسود يوم فتح مكة.

قال ابن أبي الحديد:

قلتُ: وهذا الخبر قرأتهُ على النقيب أبي جعفر[14] رحمه الله فقال: إذا كان رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم أباح دمَ هبّار بن الأسود، لأنه روّع زينب فألقت ذا بطنها، فظهر الحال أنّه لو كان حيّاً لأباح دم من روّع فاطمة حتّى ألقت ذا بطنها.

فقلت: أروي عنك ما يقوله قوم أنّ فاطمة رُوّعت فألقت المحسن؟ فقال: لا تروه عني، ولا ترو عني بطلانه، فإنّي متوقّف في هذا الموضع لتعارض الأخبار عندي ...انتهى.

أقول: ولم يعقّب ابن أبي الحديد على ذلك بشيء، فهل هو أيضاً من المتوقّفين؟ أم أنّه كشيخه، يتّقي المصارحة خوفاً من الحشوية. فالله أعلم بحقيقة الحال، وتبقى ظلامة الزهراء سلام الله عليها أعظم رزية. كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. فقد ذكر ابن حجر في فتح الباري في شرح الحديث السادس من باب مرض النبي ﷺ[15] فقال:

وعند الطبري من وجه آخر عن عائشة أنّه (صلى الله عليه [وآله][16] وسلم) قال لفاطمة: «إنّ جبريل أخبرني أنّه ليس امرأة من نساء المسلمين أعظم رزيّة منك، فلا تكوني أدنى امرأة منهنّ صبراً».[17]

---

١٣. شرح النهج لابن أبي الحديد، ج ٤، ص ٣٥١.

١٤. أبو جعفر النقيب كان من العلماء وأصحاب النظر.

١٥. فتح الباري، ج ٩، ص ٢٠١.

١٦. من عادة الحافظ ابن حجر ذكر الصلاة تماماً على النبي ﷺ، ملتزماً بذلك في سائر كتبه، إلّا انّ الطبعات الحديثة لبعض كتبه نجد فيها الصلاة البتراء، بتر الله عُمر من بتر.

١٧. المحسن السبط، مولود أم سقط، ص ٥٩٣ - ٦٠٥.